التقرير الخامس والعشرون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملا بقرار المجلس 1970 (2011)

المحتويات

موجز تنفيذي 2
أولا– مقدمة 4
ثانيا– التقدم المحرز في خريطة الطريق 4
(1) **التقدم المحرز في المبادئ الأساسية للعمل المـُجدَّد** 5
(أ) ضمان التخصيص الفعال للموارد 5
(ب) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة 5
(ج) تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية 7
(د) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية 7
(2) **التقدم المحرز في التحقيق** 9
(أ) أعمال العنف في عام 2011 9
(ب) مرافق الاحتجاز 9
(ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020 10
(د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين 10
ثالثا– التحديات 11
رابعا– التطلع إلى المستقبل 12
(1) **تقييم الأهداف** 12
(2) **أهداف جديدة ومستمرة** 13
خامسا– الخاتمة 14

موجز تنفيذي

واصل مكتب المدعي العام في الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم في تنفيذه الاستراتيجية المُجدَّدة المتعلقة بالحالة في ليبيا والوارد بيانها في التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (''المحكمة'') إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (تقرير نيسان/أبريل 2022).

وفي معرض أداء المكتب لولايته، تم بلوغ معالم بارزة تعكس تسارع أنشطة التحقيق والتعاون في إطار الاستراتيجية الجديدة. وبصفة خاصة، قدم المكتب عدة طلبات لاستصدار أوامر قبض (مختومة) تتعلق بمسارات التحقيق الرئيسية، قبل الجدول الزمني المحدد في خريطة الطريق التي وضعها. وقد استعرضت الدائرة التمهيدية للمحكمة هذه الطلبات وصدرت الآن أوامر قبض مختومة.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ المكتب عددا من الخطوات الملموسة فيما يتعلق بتحقيقاته وأنشطته المتصلة بالتكامل، ومنها ما يلي:

- أوفد فريق ليبيا الموحد (''الفريق'') أكثر من 20 بعثة، وجمع ما يزيد على 500 مادة من مواد الأدلة، بما في ذلك المواد المرئية والمسموعة، ومعلومات الأدلة الجنائية، وصور القمر الصناعي، كما أجرى العديد من المقابلات مع الشهود.
- وساهم المكتب مساهمة فعلية في التحقيقات التي أجرتها وكالات إنفاذ القانون المحلية من ست دول أطراف بشأن الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا، وواصل التعاون القوي عموما مع السلطات المحلية، بما في ذلك داخل الفريق المشترك المعني بالجرائم التي تمس المهاجرين.
- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أجرى المدعي العام أول زيارة رسمية يقوم بها مدع عام للمحكمة الجنائية الدولية إلى ليبيا منذ ما يربو على 10 سنوات، حيث التقى بالسلطات الليبية والمجتمعات المحلية المتضررة ومنظمات المجتمع المدني. وفي خلال الزيارة، قدم المدعي العام أيضا إحاطة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من ليبيا لأول مرة.
- وواصل الفريق توطيد تعاونه الممتاز مع بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا مما عزز تحقيقات المكتب ودعم تحديد هوية شهود إضافيين لهم صلة بالتحقيقات.
- وانتقل الفريق إلى استخدام البرنامج الحاسوبي ''ريلاتيفيتي'' (Relativity)، وهو نظام جديد لإدارة الأدلة باستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي سيعمل على تحديث قدرات الفريق التحقيقية والتحليلية وتعزيزها.
- وزاد الفريق في اتصالاته مع المجني عليهم وجمعياتهم وممثليهم ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بشأن الحالة في ليبيا. وتُثري هذه المشاركة المتزايدة التحقيق، وتتيح فرص الوصول إلى الأدلة والشهود المحتملين، وتضمن اطلاع الفريق على التطورات الراهنة.

وشهدت هذه الفترة القيام بخطوات رئيسية في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة عن طريق تعميق التعاون والتواصل مع الشهود والمجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأطراف.

وقد تحققت هذه التطورات والنتائج الإيجابية رغم التحديات المستمرة الناجمة عن المشهد السياسي المعقد والحالة الأمنية في ليبيا وما يعانيه المكتب ككل من ضغط متواصل على الموارد.

أولا– مقدمة

1. أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا اعتبارا من 15 شباط/فبراير 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بموجب القرار 1970 (2011).

2. وهذا هو التقرير الثاني منذ أن حدد المدعي العام الاستراتيجية المُجددّة وخريطة الطريق فيما يتعلق بالحالة في ليبيا والتي تعكس المبادئ الرئيسية الأربعة للعمل المُجدّد، والمسارات الرئيسية للتحقيق، ومعالم مفصلة يمكن أن تقاس بها فعالية عمله.

3. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في كل مجال من هذه المجالات ويوجز الخطوات الرئيسية التي اتخذت في الفترة المشمولة بهذا التقرير. ويُظهِر التقرير كذلك التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها في إجراء أنشطة التحقيق في الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويورد أولويات المكتب التي جرى تحديثها للأشهر الستة المقبلة.

4. وجدير بالإشارة أن المدعي العام، بمجرد توليه لمنصبه، تنحى فورا وطوعا عملا بالمادة 42 (6) من نظام روما الأساسي عن أي دعوى قد يظهر فيها تضارب في المصالح بسبب مشاركته السابقة في إجراءات المحكمة بصفته محاميا. وأنيطت بنائبة المدعي العام نزهة شميم خان مسؤولية الإشراف على التحقيقات المتصلة بأي مسار تحقيق ينطبق عليه هذا التنحي.

ثانيا– التقدم المحرز في خريطة الطريق

5. منذ سنة خلت، حدد المدعي العام، في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل 2022، مجالات العمل ذات الأولوية في التحقيق في ليبيا بالإضافة إلى أربعة مبادئ رئيسية للعمل المُجَدَّد في الحالة في ليبيا، وهي:

(1) إيلاء الأولوية للحالة وتخصيص الموارد لتعكس ذلك؛

(2) اتباع نهج متجدد لتمكين المتضررين من الجرائم المُدّعى بارتكابها في ليبيا؛

(3) اتباع نهج جديد للتعامل مع السلطات الليبية؛

(4) نهج سياسة استباقية للتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية والشركاء الدوليين.

6. وفي ذلك التقرير، كان من المتوقع أن يؤدي هذا النهج المركّز في ظل الظروف الملائمة إلى إصدار أوامر قبض جديدة في العامين التاليين.

7. وبناءً على تزايد أنشطة التحقيق والتعاون في العام الماضي، طلب المكتب إصدار عدة أوامر قبض فيما يتعلق بالحالة في ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قبل الجدول الزمني المحدد في خريطة الطريق. وصدرت أوامر القبض هذه مختومةً مؤخرا، بعد استعراض مستقل قامت به الدائرة التمهيدية.

8. وعلاوة على ذلك، قُدِّم طلبٌ لفك أختام أمر قبض صدر سابقا ويجري إحراز تقدم سريع في إعداد طلبات جديدة لإصدار أوامر قبض.

(1) التقدم المحرز في المبادئ الأساسية للعمل المُجدَّد

(أ) ضمان التخصيص الفعال للموارد

9. لا تزال الحالة في ليبيا تمثل أولوية بالنسبة للمكتب بالنظر إلى وضعها كإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومن المعالم والأهداف الموضحة في التقريرين الأخيرين زيادة سعة تخزين الأدلة الرقمية والقدرة على معالجتها، كما تشمل زيادة الموارد البشرية في مجالات التحليل والأدلة الجنائية والتحقيقات المالية والتحليل القانوني.

10. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، اتخذت الخطوات الأولى لتعزيز قدرات التكنولوجيا الداخلية بدعم من مساهمات الدول في الصندوق الاستئماني للتكنولوجيا المتقدمة والقدرة المتخصصة، على النحو المعلن عنه في التقارير الأخيرة. وكان التحقيق في ليبيا من بين التحقيقات الأولى في المكتب التي استفادت من هذه التطويرات ومن الانتقال إلى نظام ريلاتيفيتي، وهو المنصة الجديدة لإدارة الأدلة إلكترونيا في المكتب. وبفضل هذا النظام، الذي يستخدم تكنولوجيا متقدمة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، يتمكن المكتب من تلقي وتخزين كميات من الأدلة تفوق كثيرا ما كان ممكنا في السابق. وسيستفيد الفريق كثيرا من ميزات النظام من قبيل النسخ والترجمة الآليين لمستندات اللغة العربية.

11. وقد استفاد الفريق أيضا من إضافة عدد من الخبراء ذوي الخبرة في التحقيق في الاتجار بالبشر والجرائم الجنسية والجنسانية. وتجري على قدم وساق إجراءات التوظيف لتمكين المكتب من إضافة المزيد من الموظفين إلى الفريق، بمن فيهم الموظفون ذوو الخبرة القانونية والتحليلية وخبرة الأدلة الجنائية والخبرة في التحقيقات المالية، وسيتم تنفيذها في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

12. ويلاحظ المكتب بامتنان المساهمة بالموارد من الدول الأطراف التي تواصل تقديم الدعم للفريق وللمكتب كله استجابةً للمذكرة الشفوية المؤرخة 7 آذار/مارس 2022، وكمساهمة تكميلية في ميزانيته العادية. واستفاد فريق ليبيا من إعارة خبراء وطنيين وفرقهم الدول الأطراف، وقد انتُدبوا لدعم تحقيقاته.

13. ومع ذلك، لا تزال قيود الميزانية تؤثر على عمل المكتب في جميع الحالات، بما في ذلك الحالة في ليبيا.

(ب) تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة

14. ما فتئ المكتب يبذل جهوده لزيادة تعزيز التواصل مع المجني عليهم الليبيين وغير الليبيين والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة، داخل ليبيا وخارجها. وقد التقى الفريق، في الأشهر الستة الماضية، في اجتماعات ثنائية أو في خلال مناسبات أخرى، بالمجني عليهم ومنظماتهم وممثليهم وغيرهم من منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حقوق المجني عليهم وتدعو إلى مشاركتهم.

15. ومن المسائل التي تناولها المكتب في اتصالاته مع المجني عليهم ومنظماتهم ومنظمات المجتمع المدني في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، على سبيل المثال لا الحصر، النزوح الواسع النطاق للأشخاص من بنغازي ومُرزُق ودرنة، وادعاءات ارتكاب جرائم واسعة النطاق ضد سكان تاورغاء، وادعاءات ارتكاب جرائم في مُرزُق، والانتهاكات المتفشية والجسيمة لحقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز في شتى أنحاء ليبيا، والضربات الجوية للكلية العسكرية ومرفق للاحتجاز، والجرائم المرتكبة في ترهونة، والجرائم الواسعة النطاق المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا. ويؤكد المكتب أهمية ضمان توفير السلطات في شرق ليبيا وغربها والمنظمات الدولية المساعدة النفسانية والتأهيلية الفعالة للمجنى عليهم في شتى أرجاء ليبيا.

16. ويشكل عمل منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان صُلب أنشطة المكتب. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، استضاف المكتب المائدة المستديرة المواضيعية الافتتاحية لمكتب المدعي العام والمجتمع المدني، التي تناولت الجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تمس بالأطفال. وضم هذا الاجتماع منظمات المجتمع المدني المحلية من مختلف الحالات التي يشملها عمل المكتب. وسيستضيف المكتب في أيار/مايو 2023 المائدة المستديرة المواضيعية الثانية للمجتمع المدني بشأن الاضطهاد الجنساني. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قطع المكتب أشواطا أيضا في التحضير لندوة ستُعقَد مع منظمات المجتمع المدني الليبية في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل لمناقشة استخدام المبادئ التوجيهية لمنظمات المجتمع المدني في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان (''المبادئ التوجيهية'') في السياق الليبي. وستشترك في استضافة هذه الندوة وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية (يوروجست) والشبكة الأوروبية للتحقيق والمقاضاة بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ('الشبكة المعنية بالإبادة الجماعية'). وقد تُرجمت المبادئ التوجيهية إلى اللغة العربية في خلال الفترة المشمولة بالتقرير وستتاح لشركاء المجتمع المدني. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقى المكتب أيضا رسالتين من منظمات المجتمع المدني عملا بالمادة 15 من نظام روما الأساسي.

17. وكانت العديد من المقابلات التي أجريت في الفترة المشمولة بهذا التقرير مع المجني عليهم. وكما أُعلن عنه في التقرير السابق، تعاقد المكتب مع خبراء إضافيين في علم النفس الاجتماعي من الناطقين باللغة العربية، وقدموا الدعم للقائمين بالمقابلات وللمجني عليهم. وفي هذه الفترة، تمت إحالة العديد من الشهود إلى وحدة المجني عليهم والشهود بقلم المحكمة لتأمين الدعم اللازم للتعامل مع المسائل النفسانية والأمنية، تماشيا مع زيادة تركيز المكتب على ضمان اتباع نهج مراع للصدمات في عمله. وفي عدة حالات أخرى، تعاونت المحكمة مع وكالات الدعم المحلي للحصول على الدعم المتخصص اللازم. وهذه الشراكة ضرورية لعمل المكتب ونحن ندرك أهمية العمل الذي تقوم به السلطات المحلية في هذا الصدد ونشيد به.

18. وكما ورد في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وُفِق المكتب في طلبه المقدم إلى الدائرة التمهيدية الأولى والرامي إلى الحفاظ على أدلة الشهود بموجب المادة 56 من نظام روما الأساسي. وفي هذه العملية، تنظر الدائرة فيما إذا كانت هناك فرصة فريدة للحصول على أدلة قد لا تكون متاحة فيما بعد لأغراض المحاكمة، وإذا كان الأمر

كذلك، تحدد التدابير اللازمة لضمان فعالية الإجراءات ونزاهتها وحماية حقوق الدفاع في المستقبل. وقد أذنت الدائرة باتخاذ تدابير معينة وأكمل المكتب بنجاح إجراءات المادة 56 في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(ج) تعزيز التعاون مع السلطات الوطنية الليبية

19. يظل التعاون مع السلطات الليبية وزيادة الشراكة بين المكتب وليبيا ركيزة أساسية لعمل المكتب بشأن الحالة في ليبيا، وهو ما أبرزته التقارير السابقة وأكده المدعي العام في خلال زيارته إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

20. ويعد تعزيز التعاون والتواصل أمرا محوريا في التنفيذ الملموس لمبدأ التكامل وزيادة قدرة كل من السلطات الليبية والمكتب على المساءلة وتلبية التوقعات المشروعة للمجني عليهم. ويشمل ذلك ضمان إقامة قنوات اتصال فعالة، ودعم المكتب للوحدات العاملة في مجالَيّ التقنية و الأدلة الجنائية وإتاحة فرص الوصول إلى المعلومات.

21. ورسخت الاجتماعات المعقودة بين المدعي العام والسلطات الليبية، وأصحاب المصلحة الرئيسيين وكذلك مع المجني عليهم في ليبيا اقتناع المكتب بأن فتح مكتب اتصال في ليبيا يمكن أن يساهم في المساءلة والتكامل وتقريب العدالة من المجني عليهم. ويسعى المكتب إلى إحراز تقدم في المناقشات مع السلطات الليبية لفتح هذا المكتب مع التركيز على ولاية المحكمة في التعاون والتكامل بالإضافة إلى التحقيق والمقاضاة في المستقبل القريب.

22. وستتابع بعثة المكتب التشغيلية واللوجيستية المقبلة إلى ليبيا الاجتماعات البناءة التي عُقدت بين المدعي العام والسلطات الليبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وهي خطوة حاسمة ويتطلع المكتب إلى مزيد من التعاون في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل تماشيا مع الاجتماعات والمناقشات التي عُقدت في خلال زيارة المدعي العام إلى ليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

23. وبصرف النظر عن إصدار التأشيرات، سلط المكتب الضوء في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر 2022 على ثلاث خطوات رئيسية أخرى للتعاون ما زالت تُعدّ أولويات مفتوحة، وهي:

- إتاحة الوصول إلى الوثائق التي في حوزة السلطات الليبية والتي لها صلة بالتحقيقات التي يجريها المكتب وذلك على النحو المطلوب في طلبات المساعدة الرسمية.
- دعم التواصل مع السلطات التقنية ذات الصلة في ليبيا، بما فيها السلطات المعنية بالأدلة الجنائية وتحليل مسرح الجريمة.
- ضمان الاستجابة الفورية لجميع طلبات المساعدة المقدمة من المكتب إلى السلطات الليبية.

24. ويعتزم المكتب النهوض بأولويات التعاون الرئيسية الثلاث هذه في خلال زياراته التشغيلية المقبلة إلى ليبيا.

(د) زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والإقليمية

25. لن تتحقق المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا إلا بالتعاون الاستباقي والخلاق. وينبغي أن يفضي التحقيق المجدي لأهداف التكامل إلى إجراء تحقيقات ومقاضاة تقوم بها السلطات الليبية والسلطات المحلية الأخرى التي يمكنها ممارسة الاختصاص، ويقوم بها المكتب بصفته الملاذ الأخير.

26. وقد أُحرِز في الفترة المشمولة بالتقرير تقدم ملموس يعكس التركيز المُجدّد في هذا المجال. ففي 1 كانون الثاني/يناير 2023، أُلقي القبض في السودان على رجل إريتري يبلغ من العمر 39 سنة، وهو مشتبه فيه رئيسي فيما يتعلق بجرائم ضد المهاجرين، وذلك في إطار عملية دولية للشرطة قادتها الإمارات العربية المتحدة. وأصدرت هولندا، وهي عضو في الفريق المشترك، أمرا بالقبض على المشتبه فيه، استنادا إلى دعم ومساعدة كبيرين من المكتب. وعملا بإصدار أمر القبض هذا، طلبت هولندا رسميا تسليم المشبه فيه.

27. وجاء هذا في أعقاب مقاضاة جرت في إيطاليا وهولندا لأشخاص رئيسيين آخرين اشتبه في ارتكابهم جرائم ضد المهاجرين، وقد استفادت هذه المقاضاة أيضا من التعاون داخل الفريق المشترك على النحو المشار إليه في التقرير الأخير.

28. وزيادة على هذه الخطوات الملموسة، اتخذ المكتب عددا من الإجراءات الأخرى لدعم التحقيقات المحلية. وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قدم المكتب دعما مباشرا لست وكالات محلية لإنفاذ القانون، من خلال إجراء مقابلات ووضع استراتيجيات مشتركة وعقد اجتماعات منتظمة وتبادل المعرفة والشبكات والمعلومات. ونظرا لسرية هذه التحقيقات الجارية، لا يمكن إطلاع المجلس على المزيد من المعلومات في الوقت الراهن.

29. ويمكن الوقوف على مثال حديث على هذه المشاركة في سبع عشرة مقابلة اشترك في إجرائها المكتب ومحققون من وكالة محلية لإنفاذ القانون. وطريقة العمل هذه فعالة للمنظمتين كلتيهما لأنها توفر الموارد وتسمح بالتبادل المباشر للمعرفة والخبرة. والأهم من ذلك، أنها تغني عن قيام مختلف الوكالات بإجراء مقابلات مع المجني عليهم بشأن المسائل نفسها مرتين.

30. وفي خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، التقى الفريق أيضا بفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا، والمقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والطفل لتبادل الآراء بشأن عملنا، والنتائج الإيجابية والتحديات القائمة وسبل التعاون بشكل أكثر فعالية.

31. وفي آذار/مارس 2023، شارك الفريق في مؤتمر بشأن الاتجار والمساءلة المرتبطين بالنزاع وتواصل مع العديد من منظمات المجتمع المدني بشأن هذه المسألة. ونُظمت المناسبة لدعم العمل الجاري الذي تقوم به المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر بشأن المساءلة عن الاتجار بالبشر. ويقدم هذا التواصل مثالا آخر على تركيز المدعي العام على بناء الشراكات وتوسيع نطاق التواصل لضمان تنفيذ القانون الدولي تنفيذا أشمل وأشد أثرا.

32. وفي 31 آذار/مارس 2023، انتهت ولاية بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، كان المكتب وبعثة تقصي الحقائق يلتقيان ويجريان مناقشات بانتظام على جميع المستويات، بما في ذلك مناقشات بين نائبة المدعي العام ورئيس بعثة تقصي الحقائق، لتحديد فرص تبادل المعلومات مع الاحترام

الكامل لأمن من يقدمون المعلومات وخصوصيتهم وسرية المعلومات. وقد أدى التزام الجانبين بتعزيز عمل بعضهما بعضا وإيجاد حلول للتحديات الملازمة لهذا التعاون، لما فيه مصلحة العدالة والمساءلة، إلى تعاون مثمر لم يسبق له مثيل. ويود المكتب أن يعرب عن امتنانه لبعثة تقصي الحقائق على دعمها التعاوني لعمل المكتب.

(2) التقدم المحرز في التحقيق

33. كما ورد بيانه في التقارير السابقة، اعتمد المكتب نهجا ذا شقين في مسارات تحقيقه فيما يتعلق بالحالة في ليبيا. أولا، تماشيا مع مبدأ التكامل، سعى المكتب إلى وضع استراتيجية للتعاون والتنسيق مع ليبيا ودول أخرى من أجل دعم التحقيقات والمقاضاة على الصعيد الوطني حيثما أمكن، وعلى أساس كل حالة على حدة. وثانيا، سعى إلى التعجيل بتحقيقاته المستقلة بهدف عرض الدعاوى على المحكمة الجنائية الدولية في حالة استيفاء العناصر القانونية وعناصر الأدلة المطلوبة.

34. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، اضطلع المكتب بما يزيد على 20 بعثة، لدعم جمع ما يربو على 500 مادة من مواد الأدلة، بما في ذلك المواد المرئية والمسموعة، ومعلومات الأدلة الجنائية وصور **القمر الصناعي**. وأُجري ما يزيد على 45 مقابلة، معظمها حضوريا وبعضها عن بُعد.

(أ) أعمال العنف في عام 2011

35. جمع المكتب، على مدى تحقيقاته منذ إحالة مجلس الأمن للحالة، معلومات موثوق بها وواسعة النطاق عن أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين والمعارضين لنظام القذافي السابق في عام 2011، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبت في أثناء الاحتجاز. وأصدر المكتب عدة أوامر قبض علنية لها صلة بهذه الجرائم. وفي الوقت الحالي، يوجد أمر قبض علني يتعلق بهذا التحقيق لم يُنفّذ بعد، وهو أمر القبض على سيف الإسلام القذافي.

36. ويظل المكتب ملتزما بضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة في سجون ليبيا في خلال ثورة 2011.

(ب) مرافق الاحتجاز

37. لا تزال تُرتكب جرائم واسعة النطاق ضد الليبيين وغير الليبيين في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا دون مساءلة كافية.

38. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بأنه ”لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا مقلقة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا توثيق حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وسوء معاملة في مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد“. وفي آذار/مارس 2023، أفادت بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا بتفشي سلب حرية الليبيين وغير الليبيين في مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء البلد.

39. وفي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمع المكتب أدلة مهمة تؤكد ارتكاب جرائم من قبيل الاحتجاز غير القانوني والقتل والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاغتصاب والأشكال الأخرى للجرائم الجنسية والجنسانية في مرافق الاحتجاز، والتي يتحمل مسؤوليتها العديد من الجماعات والسلطات المختلفة في شرق ليبيا وغربها.

(ج) الجرائم المتعلقة بالعمليات التي جرت في الفترة من 2014 إلى 2020

40. بالإضافة إلى المعلومات والأدلة التي جُمعت سابقا فيما يتعلق بالجرائم التي يُدعى بأن الجيش الوطني الليبي ارتكبها هو والجماعات المرتبطة به، جمع المكتب وتلقي أيضا معلومات جديدة تتعلق بمسار التحقيق هذا. وتشمل المواد التي تم جمعها معلومات عما ادعي بارتكابه من عمليات قتل خارج نطاق القضاء واختطاف وتدنيس لحرمة الجثث واختفاء قسري واحتجاز للرهائن وعنف جنسي ونهب وشن لضربات جوية عشوائية واستخدام للألغام وانتهاك لحقوق الإنسان في أثناء المحاكمات العسكرية للمدنيين وتدمير للممتلكات.

41. ووفقًا لما أكده المدعي العام في خطابه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنه نظرا للطبيعة المستقلة تماما لعمل المكتب، فإن التواصل مع جميع الأطراف في النزاع وإشراكها يُعدّ أمرا أساسيا لتحقيق هدف المساءلة في ليبيا. وبهذه الروح التقى المدعي العام بخليفة حفتر والمدعي العام العسكري في شرق ليبيا في خلال زيارته لليبيا في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ونقل رسالة مفادها أن القادة الرئيسيين يتحملون بموجب نظام روما الأساسي مسؤوليات مهمة لا يرد عليها أي استثناء.

42. وفي أعقاب هذا الاجتماع، تلقى المكتب من الجيش الوطني الليبي معلومات يراجعها المكتب ويقيمها داخليا في إطار تحقيقاته.

43. ويظل المكتب ملتزما بالسعي إلى المساءلة عن الجرائم المرتكبة، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ارتكبها أفراد من لواء الصاعقة.

(د) الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين

44. ظلت الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين منتشرة داخل ليبيا. ففي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز المكتب تقدما ملموسا في جهوده الرامية إلى تسخير طائفة من قنوات المساءلة عن تلك الجرائم، ولاسيما عن طريق التعاون مع السلطات الوطنية المعنية.

45. وكما أفيد به سابقا، انضم المكتب رسميا في أيلول/سبتمبر 2022 إلى الفريق المشترك الذي يحقق مع المشتبه فيهم الرئيسيين المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد المهاجرين، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب البشر والاسترقاق والتعذيب والابتزاز.

46. وكما أكد تقرير نيسان/أبريل 2022، يستفاد من التقييم الأولي للمكتب أن الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين في ليبيا قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويُعدّ ضمان محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم التزاما جماعيا.

47. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، اجتمع المكتب في مناسبات شتى مع شركاء الفريق المشترك؛ وفي الأشهر القليلة الماضية، اجتمع بشكل أسبوعي تقريبا. وتشمل هذه الاجتماعات اجتماعا رفيع المستوى واجتماعين على المستوى التشغيلي مع المحققين والمحامين والعديد من الاجتماعات التقنية بين المحققين لترتيب مقابلات مشتركة وإجرائها.

48. وبفضل عمل الفريق المشترك، تم تسليم تيويلدي غويتوم المُدّعى باتجاره بالبشر، والمعروف أيضا باسم إمانويل جيبريسوس نيغاس وليد، إلى هولندا من إثيوبيا في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي خلال أول جلسة شكلية عقدت في هولندا في 10 كانون الثاني/يناير 2023، وصف المدعون الهولنديون الأسر التي تتلقى مكالمات هاتفية في هولندا من الأقارب في المعسكرات ومرافق الاحتجاز التي يشرف عليها المشتبه فيهم والذين توسلوا إليهم أن يرسلوا أموالا بينما يُسمع صراخ ضحايا التعذيب في الخلفية.

49. ويود المكتب أن يُقر بما ورد في هذا التقرير من إجراءات اتخذتها السلطات الوطنية في هولندا وإيطاليا والإمارات العربية المتحدة وأن يشيد بها لما أبانت عنه من تصميم على ضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة. وكما ورد في كل أجزاء استراتيجية المكتب المُجدّدة بخصوص الحالة في ليبيا، فإن بناء شراكات مع الجهات الفاعلة الوطنية يُعدّ أمرا أساسيا لبلوغ هذا الهدف المشترك.

50. والتقى المكتب بشهود أكدوا ممارسة العنف المنتشر أو المنهجي ضد المهاجرين، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والاسترقاق. ويشير المكتب إلى النتائج الأخيرة لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في ليبيا والتي تفيد بأنه في خلال فترة ولايتها الأخيرة، بين حزيران/يونيه 2022 وآذار/مارس 2023، كان هناك 670,000 مهاجر من 41 دولة في ليبيا وتعرض المهاجرون في ليبيا ''لدوامة ممقوتة من العنف''. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة مجلس الأمن بأنه ''لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين وطالبي اللجوء مستمرة مع إفلات الجناة من العقاب''.

51. وسيواصل المكتب إيلاء الأولوية لمسار التحقيق هذا في الفترة المقبلة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، زاد المكتب زيادة ملموسة في تواصله مع ضحايا هذه الجرائم وسيواصل تركيزه على هذا المجال.

52. ويرحب المكتب بمشاركة الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من أجل تعزيز عمله في هذا المسار من التحقيق.

ثالثا– التحديات

53. لا تزال المسائل الأمنية تشكل تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجه عمل المكتب في التحقيق الذي يقوم به في ليبيا. والتجارب التي شهدها المكتب في هذا الصدد مماثلة للتجارب التي أوردتها بعثة تقصي الحقائق في تقريرها الأخير.

54. وأعاقت قيود الميزانية الحادة التي لا يزال يواجهها المكتب قدرة الفريق المعني بليبيا على زيادة وجوده في المنطقة إلى الحد الأقصى، وحدت من إمكانية جمع الأدلة ومن قدرة المكتب على التفاعل مع الشهود والمجني عليهم الرئيسيين الذين تم التعرف عليهم ومع منظمات المجتمع المدني. ويلاحظ المكتب أنه لم يتلق طلب الموارد الإضافية الوارد في الميزانية العادية المقدمة إلى جمعية الدول الأطراف في عام 2022. ويشكل نقص الموارد الإضافية خطرا جسيما يهدد تحقيق المكتب لإنجازاته المتوقعة.

55. ويرحب المكتب بكل ما يمكن أن تقدمه الدول الأطراف من مساعدة طوعية أخرى تساعده في جميع تحقيقاته.

رابعا– التطلع إلى المستقبل

56. كما يتبين من هذا التقرير، استمر إحراز تقدم ملموس في الفترة المشمولة بهذا التقرير للمضي قدما نحو المساءلة في الحالة في ليبيا، تماشيا مع الاستراتيجية المُجدّدة التي عرضها المدعي العام منذ سنة خلت. وقد استند المكتب إلى الزخم الحقيقي المذكور في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وسيواصل القيام بذلك في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

(1) تقييم الأهداف

- **مواصلة عملية تعزيز التخزين الرقمي والقدرة على معالجة الأدلة، والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي:** كما تقدم بيانه، انتقل الفريق في آذار/مارس 2023 إلى استخدام برنامج ريلاتيفيتي لإدارة الأدلة، وهو نموذج جديد في إدارة الأدلة الرقمية يسخر قوة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. فلزيادة استخدام هذه التكنولوجيا قدرة على إحداث ثورة في عمل المكتب بتوسيع نطاق المعلومات التي يستطيع جمعها ومعالجتها توسيعا كبيرا.
- **مواصلة تعزيز الوجود الميداني في المنطقة المجاورة من أجل تحسين التعامل المباشر مع المجني عليهم/الشهود ومنظمات المجتمع المدني:** كان للفريق وجود شبه دائم في المنطقة المجاورة في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، مما سمح بالتواصل المباشر اليومي مع الشهود والمجني عليهم وكذلك مع منظمات المجتمع المدني وبعثة تقصي الحقائق والمجتمع الدولي. ويركز العمل الآن على تعزيز وجود الموظفين الطويل الأمد في ليبيا، بالتعاون مع السلطات الليبية وشركاء الأمم المتحدة.
- **مواصلة تعزيز التواصل مع المجتمع المدني الليبي، بما في ذلك من خلال تنفيذ المبادئ التوجيهية في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان وإنشاء منتديات حوار موسعة:** وسّع المكتب وعمّق التواصل مع المجتمع المدني الليبي وإشراكه، مما أفضى إلى مساهمات كبيرة في تحقيقات المكتب في خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد ترجمت المبادئ التوجيهية إلى اللغة العربية ويجري التحضير لعقد ندوة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل لتشجيع استخدام منظمات المجتمع المدني الليبية لها. ويلاحظ المكتب أن التواصل مع منظمات المجتمع المدني الليبية قد تأثر بالقيود القانونية المفروضة على أنشطتها في ليبيا.

- **زيادة عدد البعثات التشغيلية الموفدة إلى ليبيا لزيادة تعزيز التعاون والتحقيقات:** عقب زيارة المدعي العام، انتهى المكتب من وضع الترتيبات لإيفاد سلسلة من البعثات التشغيلية واللوجستية إلى ليبيا تماشيا مع الأولويات الاستراتيجية التي نُوقشت مع السلطات الليبية. ويظل من الأولويات والمقاييس الهامة والمفتوحة إتاحة الوصول إلى الوثائق على النحو المطلوب في الطلبات الرسمية للمساعدة، وتحسين خطوط الاتصال والتواصل مع السلطات التقنية في ليبيا، بما في ذلك السلطات المعنية بالأدلة الجنائية وتحليل مسرح الجريمة.
- **تقديم طلب إصدار أمر (أو أوامر) قبض في إطار مسارات التحقيق ذات الأولوية وفك أختام أوامر القبض القائمة:** قدم المكتب طلبات جديدة لإصدار أوامر قبض (مختومة) في إطار مسارات التحقيق ذات الأولوية في خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ويشير المكتب إلى إصدار الدائرة التمهيدية لأوامر قبض مختومة.
- **زيادة تطوير عملية جمع الأدلة الجنائية وتعزيز قدرات الشركاء في ليبيا في مجال الأدلة الجنائية:** لم يتأت حتى الآن تفعيل الفرص التي يمكن للمكتب أن يوفرها لتعزيز قدرة معالجة الأدلة الجنائية في ليبيا. ويظل المكتب مستعدا للقيام بذلك والمضي قدما؛ إذ تلزم موافقة السلطات الليبية لإيفاد بعثات من موظفي المكتب إلى ليبيا ومن خبراء الأدلة الجنائية الليبيين إلى المكتب.
- **زيادة القدرة التحليلية للفريق، من خلال الدعم الرقمي والتقني ومن خلال الدعم الإضافي من المحللين المساعدين:** كما سبق ذكره، كان الفريق من أوائل **الفِرَق** في المكتب التي انتقلت إلى استخدام البرنامج الحاسوبي الجديد، مما سهل إجراءات أحدث للعمل والقيام بترجمات آلية من اللغة العربية. و لم يتأت حتى الآن، لأسباب تتعلق بقيود الميزانية، تعيين محللين مساعدين إضافيين للفريق لتحسين فعالية ومعالجة المواد التي تم جمعها، وهو ما اعتُبر أولوية في التقارير السابقة.
- **زيادة قدرة الفريق، بطرق منها زيادة استطاعة الفريق التعاون مع البلدان والوكالات ومنظمات المجتمع المدني من خلال إعارة الخبراء الوطنيين وتوظيفهم:** تم الانتهاء من وضع إجراءات التوظيف وسيتم تنفيذها في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

(2) أهداف جديدة ومستمرة

57. في العام الماضي، استثمر المكتب بقوة في المبادئ الرئيسية للعمل المُجدَّد، والتواصل مع المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني، والقدرات الرقمية المعززة، والتعاون الدولي الاستباقي، والزيادة الكبيرة في البعثات والمقابلات وجمع الأدلة وغيرها من الأنشطة التحقيقية في التحقيق في ليبيا. وأدى هذا إلى إصدار أوامر قبض جديدة وتقديم طلبات لفك أختام أوامر قبض، وتعزيز مسارات التحقيق الرئيسية وتهيئة بيئة رقمية وتعاونية جديدة.

58. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيواصل المكتب تطوير مسارات التحقيق الرئيسية كما سيواصل دعم التحقيقات المحلية والفريق المشترك. وسيجمع أيضا الأدلة والمعلومات المتاحة ويعززها ويعالجها حتى تكون جاهزة للمحاكمة في الدعاوى القائمة وتكون في وضع يسمح بتطوير التحقيقات في العام المقبل بفعالية وقوة وتركيز. وستحتاج زيادة البعثات الموفدة إلى ليبيا أيضا إلى استثمار الموارد.

59. وحُدّدت المجالات التالية ليتخذ بشأنها المكتب إجراءات على سبيل الأولوية في الأشهر الستة المقبلة:

- زيادة عدد البعثات إلى ليبيا لمواصلة تعزيز التعاون والتحقيق والاستمرار في مناقشة وتقييم الخيارات المتعلقة بإنشاء مكتب اتصال في ليبيا في المستقبل القريب.
- مواصلة تعزيز الوجود الميداني للمكتب في المنطقة المباشرة.
- مواصلة تعزيز وتوسيع التواصل مع المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني العاملة بشأن الحالة في ليبيا، وذلك بطرق منها تنظيم ندوة بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية في توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان.
- تجميع الأدلة والمعلومات المتاحة وتعزيزها ومعالجتها، بهدف ضمان الاستعداد للمحاكمة وزيادة تركيز مسارات التحقيق.
- مواصلة تعزيز التخزين الرقمي والقدرة على معالجة الأدلة، بما في ذلك التسخير الفعال لأدوات إثراء الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.
- زيادة تطوير عملية جمع الأدلة الجنائية وتعزيز قدرات الشركاء في ليبيا في مجال الأدلة الجنائية.
- زيادة القدرة التحليلية للفريق، من خلال الدعم الرقمي والتقني ومن خلال إضافة المحللين المساعدين.
- زيادة قدرة التعاون الدولي للفريق من خلال إعارة الخبراء الوطنيين وتوظيفهم.
- تقديم طلبات استصدار أمر (أو أوامر) قبض أخرى في مسارات التحقيق ذات الأولوية وفك أختام أوامر القبض القائمة.

خامسا– الخاتمة

60. شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدما متواصلا في التحقيق في الحالة في ليبيا وفي إنجاز الأهداف المبينة في الاستراتيجية المُجدَّدة التي حدد المدعي العام خطوطها الرئيسية في نيسان/أبريل 2022.

61. وقد اتُّخِذت خطوات هادفة بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية مما أدى إلى زيادة التعجيل بجمع الأدلة وإصدار أوامر قبض والقبض على المشتبه فيهم وزيادة التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة ومجموعات المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني.

62. وفي الأشهر القادمة، سيسعى المكتب إلى البناء على هذا الزخم عن طريق بذل جهود مستمرة لتعزيز تواصله في ليبيا، بما في ذلك العمل من أجل إنشاء مكتب اتصال لمكتب المدعي العام في طرابلس. وسيوفر هذا منصة لزيادة تعزيز أنشطة التعاون والتكامل التي يقوم بها المكتب، ويعمق شراكته مع السلطات الليبية والناجين وأسر المجني عليهم.

63. وفي الوقت الذي يستمر فيه هذا العمل، سيواصل المكتب التماس تآزر وتعاون جميع الجهات الفاعلة حرصا على أن نفي جماعيا بالالتزام الذي جرى التعهد به للمجني عليهم والناجين عملا بقرار مجلس الأمن 1970 (2011).